

العرب الاكثر استيراداً للأسلحة في العالم!

وأمریکا اكبر الموردين

د.مصطفى الناجي

لاتزال قضايا التسليح وتطوير القدرات العسكرية من اهم القضايا العالمية، خصوصا مع استمرار وتفاقم المشكلات والازمات السياسية والاقتصادية، التي دفعت دول العالم الى رصد موازنات ضخمة لشراء الاسلحة ، اذ شهدت ميزانيات الدفاع في دول العالم خلال العام 2018 ، أكبر زيادة لها منذ عشر سنوات.

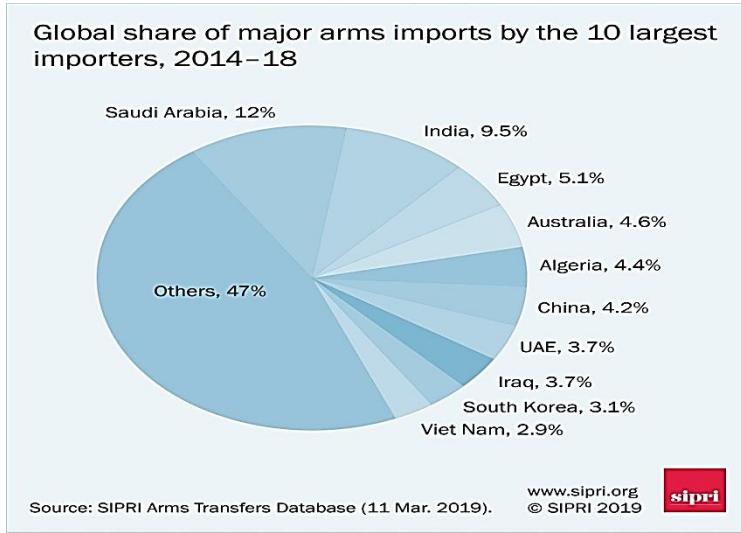
جاء ذلك بتقرير لمكتب "أي أتش أس ماركت" (مؤسسة رائدة في مجال التحليل والبيانات والتكنولوجيا والابتكار والتمويل في كافة جوانب قطاع الطاقة ومجالات التنقل) . ارتفاع ميزانيات الدفاع في العالم بنسبة 4.9% لتبلغ 1780 مليار دولار عام 2018. وشكلت دول حلف الأطلسي -وخاصة الولايات المتحدة- قاطرة هذا الارتفاع بزيادة هي الأهم بميزانياتها للدفاع، وبلغت نسبتها 5.8% (54 مليار دولار). وستفوق نفقات دول الحلف الأطلسي -وفق التقرير- ألف مليار دولار عام 2019 مقابل 989 مليار.

وأشار التقرير أيضا أن الارتفاع الكبير المسجل عام 2018 "يتجاوز بشكل واضح الرقم القياسي المسجل عام 2010 بعد نهاية الحرب الباردة والذي بلغ 1690 مليار دولار". وتوقعت مجلة جينس التابعة لـ "أي أتش أس ماركت" أن يشهد العالم السنوات الخمس القادمة نموا معتدلا للنفقات ذات الصلة بالدفاع في حدود 2%، مع تباطؤ نموها بأوروبا والولايات المتحدة وعودة لنموها بالدول الناشئة.

الولايات المتحدة الامريكية

وفي هذا الشأن قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن مبيعات الأسلحة الأمريكية لحكومات أجنبية زادت 13 بالمئة لتبلغ قيمتها 192.3 مليار دولار خلال 12 شهرا نتيجة تخفيف القيود على المبيعات وجهود على مستوى رفيع لإبرام صفقات. ورغم أن الولايات المتحدة تسيطر بالفعل على تجارة الأسلحة في العالم يقول مسؤولون أمريكيون إن الرئيس دونالد ترامب يريد جعلها مصدرا أكبر للسلاح رغم المخاوف المتعلقة بحقوق

الإنسان والحملات المطالبة بالحد من السلاح.



روسيا

في السياق ذاته انتزعت روسيا المركز الثاني من بريطانيا على قائمة أكبر الدول المنتجة للأسلحة التي تصدرها الولايات المتحدة، بحسب تقرير نشره

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وقال كبير الباحثين في المعهد سيمون فيزمان في بيان إن "الشركات الروسية تسجل منذ 2011 نموا كبيرا في مبيعات الأسلحة". وتابع فيزمان أن "ذلك يتماشى مع السياسة الروسية بزيادة الإنفاق على قطاع الأسلحة لتحديث قواتها". وبحسب تقرير المعهد فإن قائمة "أكبر مئة" شركة في مجال صناعة الأسلحة والخدمات العسكرية تضم عشر شركات روسية بلغت حصتها من المبيعات 9,5 بالمئة، وبلغ إجمالي مبيعاتها 37,7 مليار دولار (33 مليار يورو)

وأشار التقرير إلى دخول شركة روسية للمرة الأولى نادي أكبر عشر شركات لصناعة الأسلحة مع تسجيل مبيعات "ألماز-أنتي" زيادة بنسبة 17 بالمئة في 2017 إلى 8,6 مليارات دولار. وبذلك تراجعت بريطانيا، أكبر منتج للأسلحة في أوروبا الغربية، إلى المركز الثالث وقد بلغ إجمالي مبيعاتها 35,7 مليار دولار. وقد حلت شركة "بي إيه إي" البريطانية رابعة في القائمة. بحسب فرانس برس.

وأفاد تقرير المعهد بأن مبيعات الشركات التركية ارتفعت بنسبة 24 بالمئة في 2017 ما يعكس توجهها لدى أنقرة "لتطوير قطاع صناعة الأسلحة من أجل تلبية الطلب المتنامي على الأسلحة وتقليص اعتمادها على الموردين الأجانب". وأشار المعهد إلى استثناء التقرير للصين بسبب عدم توفر أي أرقام عنها.

سويسرا

من جانب آخر تخلت الحكومة السويسرية عن خطط لتخفيف القيود على صادرات السلاح مذعنة لضغوط من نواب البرلمان لإبقاء حظر على مبيعات السلاح لدول تخوض حروباً أهلية. وبعد اكتشاف قنابل يدوية مصنوعة في سويسرا في مخبأ سلاح تابع لتنظيم داعش في سوريا صوت البرلمان على منع الحكومة من وضع معايير جديدة لصادرات السلاح عن طريق مراسيم.

وفي عام 2017 صدرت الشركات السويسرية ما قيمته 446.8 مليون فرنك سويسري من السلاح (443.6 مليون دولار) إلى 64 دولة بارتفاع نسبته ثمانية بالمئة عن صادراتها في 2016. وذهب نصف هذه الكمية إلى أوروبا وتميل المبيعات للأمريكتين وآسيا للزيادة.

المستوردون

في أحدث تقرير صادر عن "معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام" (سيبري) لمبيعات الاسلحة حول العالم 2014-2018 (معهد "سيبري" تأسس عام 1966 بواسطة البرلمان السويدي. ويتابع المعهد الإنفاق العسكري والصراعات في العالم. وبدأ أول إحصاء لمبيعات الأسلحة من قبل شركات الدفاع منذ عام 2002)، ان إجمالي المبيعات العالمية للمعدات والخدمات العسكرية من قبل أكبر 100 مجموعة أسلحة في العالم بلغت 398 مليار دولار في عام 2017.

وقال المعهد إن هذا هو العام الثالث على التوالي الذي يشهد زيادة في حجم المبيعات. واستحوذت شركات الدفاع الأمريكية على أكثر من نصف إجمالي المبيعات خلال عام 2017، أحدث عام تغطيه دراسة مركز الأبحاث. وبلغ إجمالي مبيعات 42 شركة أمريكية 226 مليار دولار، بزيادة قدرها 2% عن عام 2016. وأشار معهد سيبري إلى أن مشتريات وزارة الدفاع الأمريكية الحالية من ضمن العوامل التي يتعين وضعها في الاعتبار. ومن بين أكبر 100 شركة دفاع عالمية، كان هناك 63

تقرير المعهد يخلص إلى أن تجارة السلاح حول العالم "تزدهر بشكل غير مسبوق"، وخلص إلى أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة موردي السلاح، متبوعة بأوروبا وروسيا، فيما توجد السعودية ومصر في مقدمة المستوردين. قَدَّر "سيبيري" أن خمساً من الدول، هي أميركا وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين، تقف خلف نسبة 57% من مجمل صفقات تصدير السلاح، واعتبر أن الشرق الأوسط "من أكبر مستوردي السلاح".

ولاحظ الباحثون في المعهد، في دراسته الجديدة، أن الفترتين بين عامي (2009-2013) و(2014-2018) شهدتا أكبر عمليات استيراد للسلاح في المنطقة، مشيرين إلى نحو نسبة 40% من إنتاج السلاح تذهب إلى دول عربية وآسيوية. وأن صادرات الأسلحة الأميركية نمت بنسبة 29% في الفترة بين 2009 و2013، وهي الفترة التي شهدت أيضاً زيادة كبيرة في استيراد دول عربية للسلاح الأميركي، تلتها فترة السنوات الأربع بين 2014 و2018 .

من جهة أخرى فلم تزدهر صادرات أميركا من الأسلحة فقط، بل احتلت نسبة 30 إلى 36% من إجمالي صادرات السلاح حول العالم، وتذهب نسبة تصل إلى 52% من الصادرات الأميركية إلى منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في السنوات الأربع الماضية. واعتبرت مدير برنامج مراقبة الإنفاق على التسليح العالمي في المعهد أودي فلورانت، أن الولايات المتحدة الأميركية "وطّدت مكانتها الرائدة في توريد الأسلحة حول العالم خلال الأعوام الخمس الماضية بتصدير السلاح إلى نحو 98 بلداً، بما فيها الأسلحة المتطورة، كالمقاتلة والصواريخ قصيرة المدى والصواريخ الباليستية، وأعداد ضخمة من القنابل الموجهة".

ويشير تقرير "سيبيري" إلى أن صادرات روسيا انخفضت بنسبة 17%، خصوصاً مع انخفاض استيراد الهند وفنزويلا للسلاح الروسي خلال الأعوام الخمس الماضية. كما يشير التقرير إلى الصادرات الأوروبية، حيث إن فرنسا زادت صادراتها بنسبة 43%، وبنسبة 13% لألمانيا. وفي العموم، وصلت نسبة الزيادة في الصادرات المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى نحو 27% في الفترة بين 2014 و2018.

وعلى الرغم من أن التقارير السابقة للمعهد، عن الأعوام 2017، لاحظت أن زيادة التسليح وتجارة الأسلحة باتت تفوق ما جرى في مرحلة الحرب الباردة، مع زيادة التوتر في مناطق بعينها حول العالم، إلا أن التقرير الحالي يرصد تضخماً هائلاً في قضية استيراد الشرق الأوسط، وبشكل أساسي

الدول العربية، للسلاح بنسبة 87% خلال 2009 إلى 2013، إذ استقبلت المنطقة نحو 35% من الواردات العالمية للأسلحة.

ويشير معدو التقرير إلى أن المملكة العربية السعودية باتت خلال الأعوام الخمسة الماضية، وخصوصاً بين 2014 و2018، من أكبر مستوردي الأسلحة حول العالم، وبتزايد بلغت نحو 192% مقارنة بالفترة بين 2009 و2013. التقرير السنوي عن تجارة الأسلحة العالمية يلفت إلى أن مصر باتت تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث استيراد السلاح خلال الفترة بين 2014 و2018، وضاعفت ثلاث مرات حجم وارداتها مقارنة خلال 2009 و2013، وبتزايد مئوية فاقت 206%. أخيراً سجل التقرير زيادة في استيراد كيان الاحتلال الإسرائيلي للسلاح خلال الأعوام الأربع الماضية بنسبة 354%، وقطر بنسبة 225%، والعراق سجل زيادة كبيرة بنسبة 139%، مقابل تراجع استيراد سوريا للسلاح بنسبة 87%.